

الجلاد بلا قداسة ولا دموع

حسن خضر

١- القفص

قال بيني موريس، أحد أبرز المؤرخين الجدد في إسرائيل، في مقابلة مع جريدة هآرتس، إن بن غوريون كان على حق، عندما أمر بطرد الفلسطينيين في العام ١٩٤٨: « لو لم يفعل ما فعل، لما قامت الدولة. يجب توضيح هذا الأمر، من المستحيل التهرب منه، لم تكن إقامة الدولة اليهودية، هنا، ممكنة دون اقتلاع الفلسطينيين».

وحول ما إذا كان الاقتلاع يندرج في مفهوم « التطهير العرقي»، قال موريس: « ثمة ظروف تاريخية تبرر التطهير العرقي، أعرف أن لهذا التعبير دلالة سلبية تماما في خطاب القرن الحادي والعشرين، ولكن عندما يكون الخيار بين التطهير العرقي، والإبادة الجماعية - إبادة شعبك [أي اليهود] - فإنني اختار التطهير العرقي».

وسرعان ما يكتسب هذا التطهير مبررات سياسية، وجغرافية، وتاريخية، وعاطفية، وعنصرية تجعله أمرا مبررا في نظر موريس، حتى وإن لحق ظلم كبير بالفلسطينيين: « يملك العرب قطعة كبيرة من كوكب الأرض. ولا يرجع الفضل إلى مهاراتهم، أو فضائلهم، بل لأنهم احتلوا، وقتلوا، وأرغموا المحتلين على اعتناق [الإسلام] على مدار أجيال كثيرة. وفي النهاية يملك العرب ٢٢ دولة، والشعب اليهودي لا يملك حتى دولة واحدة، ولا يوجد سبب في العالم يفسر لماذا لا تكون له دولة. لذلك، أرى أن الحاجة لإنشاء هذه الدولة في هذا المكان أهم من الظلم الواقع بالفلسطينيين نتيجة اقتلاعهم». ومع ذلك لا يبدو ما لحق بالفلسطينيين من ظلم كافيا، فقد أخطأ بن غوريون عندما فشل في تطهير فلسطين الانتدابية من سكانها، كما يقول:

« لا اتفق مع بن غوريون، اعتقد أنه ارتكب خطأ تاريخيا فادحا في العام ١٩٤٨. فرغم فهمه للموضوع الديمغرافي، والحاجة لإنشاء دولة يهودية بلا أقلية عربية كبيرة الحجم، إلا أن الخوف تملكه في فترة الحرب، وفي النهاية ترشح.. إذا كان قد انخرط في الطرد، عليه استكمال العملية برمتها.. لو أن بن غوريون قام بعملية طرد كبيرة، وطهر البلد كلها، وصولا إلى نهر الأردن.. لو أنه قام بالطرد كاملا، بدلا من الطرد الجزئي، لأسهم في استقرار دولة إسرائيل على مدار أجيال».

وبما أن أعدادا كبيرة من الفلسطينيين ما زالت في الجليل، والمثلث، وغزة، والضفة الغربية، يقول موريس إنه لا يؤيد الطرد: « في الوقت الحاضر»، لأسباب يصنفها أخلاقية وعملية. وإذا كان لا يذكر شيئا عن الجوانب الأخلاقية، إلا أنه يضع الجوانب العملية على النحو التالي:

«العالم لن يسمح، والعالم العربي لن يسمح، كما أن عملية الطرد ستدمر المجتمع اليهودي من داخله.. ولكن في ظل ظروف أخرى، كارثية، وهي مرشحة للوقوع ما بين خمس إلى عشر سنوات، أرى عمليات للطرد، إذا وجدنا أنفسنا محاطين بالأسلحة الذرية، أو إذا شن العرب هجوما شاملا علينا، وبينما نحن في حالة حرب على الجبهة، يقوم العرب في المؤخرة بإطلاق النار على قوافلنا في طريقها إلى الجبهة، عندئذ سيكون الطرد معقولا، وربما يكون مثاليا».

علاوة على ذلك، لا يمرر موريس إلحاق الأذى بالفلسطينيين لأن التطهير العرقي شرط قيام الدولة اليهودية واستقرارها وحسب، بل ولأن الفلسطينيين ينتمون إلى ثقافة دونية، أيضا. وفي هذا الصدد يقول: «ثمة مشكلة عميقة في الإسلام. عالم تختلف قيمه [عن قيمنا] عالم لا تحظى فيه الحياة الإنسانية بما تحظى به من قيم في الغرب.. الانتقام، أيضا، مهم، الانتقام يلعب دورا مركزيا في الثقافة القبلية العربية. لذلك، فإن الناس الذين نحاربهم، والمجتمع الذي يرسلهم بلا ضوابط أخلاقية». بهذه الطريقة ينزع موريس الصفة القومية عن الصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي، ليتحول إلى جزء من صراع الحضارات. وفي الوقت نفسه يجرد الفلسطينيين من كل جدارة إنسانية محتملة. فرغم أن جزءا من كراهية الفلسطينيين مرجعه ما فعله الإسرائيليون بهم، كما يقول، إلا أن اكتشاف أسباب الكراهية غير مهم من وجهة نظره:

«عندما تواجه قاتلا متسلسل الجرائم، لا يهم معرفة لماذا أصبح كذلك، المهم إما إلقاء القبض على القاتل، أو إعدامه.. البرابرة الذين يريدون قتلنا، الناس الذين يرسلهم المجتمع الفلسطيني لتنفيذ عمليات إرهابية، وبالطريقة نفسها المجتمع الفلسطيني نفسه، يشبه هذا المجتمع في هذه اللحظة قاتلا متسلسل الجرائم، هذا المجتمع مريض جدا، ويجب معاملته معاملة الأفراد الذين يرتكبون جرائم متسلسلة».

عند هذا الحد يطرح موريس نظام الأبارتهايد، في أكثر صورته المحتملة سادية، كحل للمجابهة الدائرة، في الوقت الحاضر، بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي: «ينبغي بناء ما يشبه القفص لهم. أعرف أن لهذا الأمر دلالات مرعبة. هذه المعاملة قاسية. ولكن لا خيار. ثمة حيوان مفترس يجب وضعه في قفص بطريقة ما»^١.

من الملاحظ أن ما تقدم يستعيد أوهام المركزية الأوروبية تجاه غير الأوروبيين، التي تبناها صهاينة

زعموا أنهم مطرودين من الغرب. ويمزج بطريقة مبتكرة، ولم تكن ممكنة حتى عقدين من الزمن، بين جابوتنسكي وبن غوريون، في تبادل مدهش للأدوار.

وقد أثارت تصريحات موريس، ومواقفه الجديدة نسبياً، ردود فعل عنيفة ومتباينة في إسرائيل وخارجها، حيث استقبله اليمين بترحيب حذر، باعتبار أن القضية التي رفعها المؤرخون الجدد ضد الصهيونية قد سقطت الآن «ليس لأن القاضي أصدر الحكم، بل لأن أصحاب الدعوى أنفسهم أسقطوا القضية»، كما ذكر هلال هالكن. بينما انتقد زملاؤه من المؤرخين الجدد تحولاته منذ علاماتها الأولى باعتبارها خيانة لمهنة التأريخ من ناحية، ونتيجة طبيعية لمواقفه العنصرية التقليدية تجاه العرب والفلسطينيين، من ناحية ثانية. فتصوره للتاريخ - حسب آفي شلايم - «تبسيطي، انتقائي، وأناي» ومشكلته الأساسية هي «لوم الضحايا»^٢.

وما يعنينا، في هذا الشأن، يتمثل في وصف التحولات التي مر بها بيني موريس، ومعالجة ظاهرة المؤرخين الجدد، في محاولة لتفسير الأسباب الحقيقية لظهورهم في أواخر الثمانينات، والردود التي أثاروها من جهة اليمين واليسار، والخروج في نهاية الأمر بخلاصة عامة.

٢- حرب العقل والنفس

تصرف بيني موريس منذ ظهوره في أواخر الثمانينات، وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر ٢٠٠٠، باعتبار أن وظيفة المؤرخ هي البحث عن الحقيقة، والحقيقة هي ما يتجلى في الوثائق، نافيا كل ميول أيديولوجية محتملة لدى قراءة هذه الوثيقة أو تلك، أو حتى المفاضلة بين وثائق مختلفة.

وعلى سبيل المثال بنى في كتابه الأول «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»^٣ وجهة نظر تقول إن قائد المنطقة الشمالية موشي كارمل لم يصدر أمراً بطرد السكان العرب. واعتمد في موقفه على مقابلة أجراها مع كارمل في أواسط الثمانينات، لكنه عاد واعترف بخطأ في التقييم بعد العثور في محفوظات الجيش الإسرائيلي، المفرج عنها، على أمر وقعه كارمل بنفسه لتسريع طرد السكان العرب.

وقد أورد في كتاب بعنوان «تصحيح خطأ»^٤ جملة من القضايا، التي لم يتمكن من تغطيتها بصورة كافية في كتابه الأول، وصحح موقفه منها بعد العثور على وثائق جديدة تثبت زيف الرواية التقليدية التي تبنتها الدولة الإسرائيلية.

ورغم أن ذلك الحرص على الموضوعية، وتعليق الموقف من قضايا معينة إلى حين العثور على وثائق تخصها، كان مثيراً للارتباك، خاصة في حالات محددة مثل طرد سكان اللد والرملة، وعمليات الطرد في الشمال. ورغم أن ذلك الحرص وضعه في خانة مفردة بين بقية «المؤرخين الجدد» الذين ظهروا معه في نهاية الثمانينات، إلا أنه كان خط دفاعه الأول ضد منتقديه في أواسط اليمين واليسار الإسرائيليين، الذين رأوا في كتبه وأبحاثه تهديداً لشرعية الدولة اليهودية نفسها.

لكن قناع الموضوعية تبدد فجأة - في العلن على الأقل - منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وازداد

حدة مع مرور الأيام. ويمكن، في هذا الصدد، قياس مفارقة موقفه الجديد للواقع، ومدى ما يتسم به من عبثية، وعداء للموضوعية، إذا نظرنا إلى مجاز استخدامه في شباط (فبراير) ٢٠٠٢ لتبرير ما طرأ عليه من تحولات: «تغيّر تفكيري في العامين الماضيين، إلى حد كبير تجاه الأزمة الحالية في الشرق الأوسط، وتجاه المشاركين فيها، أشعر كأني واحد من الرّحالة الغربيين، الذين استيقظوا على هدير الدبابات الروسية في بودابست عام ١٩٥٦»^٥.

عقب شلايم - وهو مؤرخ جديد، من زملاء موريس سابقا - على هذه المقارنة العبثية بالقول: «إذا كان قد سمع صوت دبابات، لا يمكن أن تكون دبابات فلسطينية في طريقها إلى أي من المدن الإسرائيلية، لأن الفلسطينيين لا يملكون الدبابات، وربما ما سمعه كان هدير الميركفاه الإسرائيلية تقتحم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، ومخيمات اللاجئين في قطاع غزة»^٦.

ورغم ما تنطوي عليه مقارنات موريس من اعتداء على الواقع، واستهانة بالذكاء الإنساني، إلا أنه أخذ دوره الجديد على محمل الجد، للبرهنة على أن منتقديه من الإسرائيليين لم يفهموا حقيقة موقفه عندما وضعوه في خانة ما بعد الصهيونية، وعندما نظروا إلى دراسته عن ولادة مشكلة اللاجئين كمحاولة لزعزعة المشروع الصهيوني. وفي هذا الصدد حرص على لفت الأنظار إلى حقيقة أن وصفه للمجازر التي ارتكبت في العام ١٩٤٨، لم يكن إدانة للصهيونية، فهو يؤيد تلك الأعمال، ويعتبرها (أو بعضها على الأقل) ضرورية^٧.

وكان من المنطقي، تماما، اقتران سعيه لتنظيف صورته لدى الإسرائيليين، بحملة موازية ضد الفلسطينيين. وفي هذا السياق نشر في يونيو (حزيران) ٢٠٠٢ مقابلة مطوّلة مع إيهود باراك، نشرها في مجلة نيويورك تايمز لمراجعة الكتب، للبرهنة على عدم وجود شريك فلسطيني في السلام، بعد جحود الفلسطينيين في كامب ديفيد، وردهم على العروض الإسرائيلية «السخية» بالعرف^٨. نشرت المقابلة المذكورة بعد أقل من شهر على اقتحام الجيش الإسرائيلي لمدينة الضفة الغربية، وإعادة احتلالها بالكامل. وكان هدير الدبابات ما زال مسموعا بصورة فعلية في كل مكان من الضفة الغربية. وإذا كان من الممكن العثور على مبررات مختلفة لنشرها في ذلك الوقت بالذات، فإن أحدا لا يستطيع تجاهل ما يضيفه موقف يحتمل الفلسطينيين مسؤولية العنف، من شرعية أخلاقية وسياسية على هدير الدبابات الزاحفة.

شرح بيني موريس منذ أوائل العام ٢٠٠١ في طرح مقاربات شبه فلسفية لما يدركه الناس بصورة عقلية - أي عن طريق الحقائق الخالصة - لكنهم لا يستطيعون قبوله من ناحية نفسية، ومن الممكن، دائما، الاستنتاج أن تلك المقارنات كانت تعكس حيرته الذاتية، أيضا: «يدرك عدد متزايد من الإسرائيليين الآن أن إسرائيل لعبت دورا حاسما في خلق المشكلة [الفلسطينية] لكنهم ينخرطون في القمع النفسي لما يعرفونه بالفكر»^٩.

لكن نهاية ذلك العام شهدت نهاية راديكالية لمقارباته شبه الفلسفية، عندما حوّل ما يمكن وصفه بـ «لوم الضحايا» إلى فن في كيفية تجاهل الواقع عبر سلسلة من المقالات في جريدة الغارديان البريطانية، أضفى فيها وجهة تاريخية على وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون للمجابهة

مع الفلسطينيين باعتبارها «استكمالا لحرب العام ١٩٤٨» . وقد تصوّر موريس في مقالة بعنوان «بعد عامين على الانتفاضة» أن بن غوريون إذا بُعث حيا هذه الأيام «سيشعر بالندم لأنه لم يطرد جميع العرب في العام ١٩٤٨» . كما اعتبر في مقالة أخرى أن فكرة «فلسطين الكبرى» عادت بقوة إلى الحركة الوطنية الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٠ ، وهذا يعني ، ضمن أمور أخرى ، أن ما بذله الفلسطينيون من جهود للتسوية ربما كانت نوعا «من التمويه الديبلوماسي» .

لا يقل مجاز «فلسطين الكبرى» عبثا عن مجاز الدبابات الروسية في بودابست . كأن فرض نظام الأبارتهايد على شعب أعزل ومحاصر ، في تجمعات سكانية مقطعة الأوصال ، مجرد تفصيل صغير ، في حرب أشد شراسة تجري في الخفاء . وكأن مضاعفة عدد المستوطنين ، واقتطاع مساحات واسعة من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة ، في سنوات أو سولو بالتحديد - أي بعد مناورة التمويه الفلسطينية - مجرد خطوة إسرائيلية احترازية لكشف النوايا الحقيقية للفلسطينيين .

من الملاحظ ، هنا ، أن المؤرخ الذي أسهم أكثر من غيره في كشف مدى رسوخ فكرة الترانسفير في الفكر الصهيوني ، ومدى ما بذله المؤرخون والمنظرون الأيديولوجيون الصهاينة من جهد لتمويه هذه الحقيقة منذ العقود الأولى في القرن العشرين ، ومدى ما بذلوه من جهد ، ومن وقت ، ودعاية لإنكار حقيقة ما حدث في العام ١٩٤٨ ، لا يعتنق الرواية الرسمية للمجابهة الحالية بحماسة تتأخم حد العُصاب وحسب ، بل ويدعو في العام ٢٠٠٢ إلى استكمال ما لم يحققه بن غوريون قبل أربعة وخمسين عاما أيضا^{١١} .

لا شك أن هذا النوع من التحولات الشخصية والفكرية الراديكالية ، يثير تساؤلات جدية وعميقة حول الأسباب والدوافع ، سيما وأن تحولات مشابهة طرأت على مواقف عدد كبير من المثقفين والأدباء الإسرائيليين ، بعد الانتفاضة ، وأن بعضهم تبنى مواقف علنية لا تبتعد كثيرا عما عبّر عنه بيني موريس . وهم كانوا ، مثله ، في معسكر اليسار - أي الجناح العمالي الصهيوني - وتبنوا ، مثله ، دعوات لانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكذلك قيام دولة فلسطينية ، لكنهم عادوا بعد الانتفاضة «إلى الخنادق للدفاع عن إسرائيل» ، كما عبّر عاموس عوز في وقت مبكر ، بعيد انهيار مفاوضات كامب ديفيد^{١١} .

٣- الفقاعة

وإذا كان من الصعب ، في هذه المقالة ، معالجة ما طرأ على معسكر اليسار من تحولات ، فإن لفت النظر إلى بعض ما يسم طريقة البحث التاريخية ، التي استخدمها بيني موريس في جميع أبحاثه من خصوصية - حتى تلك التي ذبحت أبقارا مقدسة - قد يسهم في تفسير بعض الديناميات الفكرية والنفسية العميقة القابلة للتعميم على عدد كبير من الشخصيات البارزة في جناح الصهيونية العمالية ، بمختلف تنوعاته ، داخل إسرائيل وخارجها ، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية . ولعل أبرز الديناميات الفكرية والنفسية ، التي تجمع بين اليمين واليسار في مختلف حقول العلوم

الإنسانية، رغم الخلافات الأيديولوجية والسياسية، هي تصوير تاريخ الاستيطان اليهودي في فلسطين، بمعزل عن الصراع مع الفلسطينيين.

فالحراك السياسي والاقتصادي داخل اليسوف اليهودي في فلسطين قبل قيام الدولة، والبرامج الاجتماعية، والتوجهات الأيديولوجية، وكذلك الأفكار السائدة حول الأنا والآخر، كلها أشياء تحدث في «فقاعة» يهودية صرفة، ولأسباب يهودية داخلية، ولا دور للعوامل الخارجية فيها، بقدر ما يتصل الأمر بالمجتمع الفلسطيني، واقتصاده، وتاريخه، وسياسته، وثقافته، وبقدر ما يتصل - وهذا هو سر الفقاعة - بكيفية إدارة الصراع مع الفلسطينيين^{١٢}.

وقد شرع العماليون في بناء الأسس الثقافية والأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، لهذه الفقاعة منذ أواخر العقد الأول من القرن العشرين. حتى أصبحت، بحكم الهيمنة المستمرة، وتمتعها بالحماية من جانب مؤسسات الدولة، إلى مصفاة أيديولوجية يفترض أن تمر من خلالها كافة تصوّرات الإسرائيليين حول الأنا، والآخر. وقد تمتعت، وما زالت، بنفوذ خاص في أوساط العماليين.

لذلك، لا وجود في سردية بيني موريس التاريخية - رغم زعم الموضوعية - لصوت الفلسطيني، وروايته، أو وثيقته حول حقيقة ما حدث. ففي كتابه عن ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تحضر مصادر فلسطينية هامشية، فقط، ولا يبدي حرصا عليها، أو نقدا لوجودها باعتبارها مصادر ثانوية، ناهيك عن تذكيره بكون الوثائق العربية، غير متوفرة، وإذا توفرت فهي «غير موثوقة»، لأنها دعائية، وذات دوافع أيديولوجية.

بهذا المعنى، تصبح الكتابة التاريخية - والأدبية والفلسفية - سردا لحضور اليهودي في التاريخ، باعتباره الموضوع، والذات الفاعلة. وفي هذا الشأن لا تُرى أحداث العام ١٩٤٨ من جانبيين متقابلين، بل من جانب واحد، ولا يأبه موريس حتى لوجود الجانب الآخر، أو يضيف على روايته أي جدارة تاريخية تذكر.

لذلك، لا تشير حقيقة أن العام ١٩٤٨ كان لحظة حاسمة غاب فيها الفلسطينيون في الأدبيات الإسرائيلية، عن المشهد التاريخي، وعن الواقع، بطريقة مثيرة للارتياح، أدنى قلق من جانب موريس كمؤرخ يتقصى الحقيقة التاريخية، بطريقة موضوعية. وحتى اكتشافه لمشكلة اللاجئين يشبه حكاية بوليسية.

يشير في كتابه عن ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إلى اكتشافه للمشكلة، كأنه عثر على قارة مجهولة بجهود خاصة. ففي العام ١٩٨٢ شارك في غزو لبنان كجندي، وفي الوقت نفسه عمل كمراسل لصحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية، وقد تمكن بالصفتين من مقابلة لاجئين فلسطينيين في مخيمات جنوب لبنان، واكتشف أنهم طُردوا في العام ١٩٤٨ بالقوة من شمال فلسطين.

ولا شك أن هذه الرواية الشخصية تعاني من نقاط ضعف أبرزها أن غياب الفلسطينيين في مدن مثل يافا، وحيفا، كان حاضرا، وما زال، في أطلال، وخرائب، وبقايا أحياء قديمة يسهل «اكتشافها»، والتساؤل حول سكانها السابقين. كما أن ما بقي من الشعب الفلسطيني بعد العام ١٩٤٨، كان

حاضرا في تجمعات ديمغرافية في الجليل، والمثلث، والنقب، وكان هؤلاء يملكون رواية مختلفة لما حدث في عام نشأة الدولة اليهودية.

لكن وجود الفقاعة المنهجية، والفكرية، والعاطفية، يمكن بيني موريس، باعتباره مؤرخا، من تجاوز تناقض بين ما يقوله الإسرائيليون، وبين ما يفعلونه في الواقع. فإذا قال الإسرائيليون، مثلا، أنهم لم يطردوا الفلسطينيين في العام ١٩٤٨، فإن هذا القول صحيح، حتى تصدر عن الإسرائيليين رواية منقحة، معززة بالوثائق، تشير إلى وقوع بعض حالات الطرد. وفي هذا الصدد لا أهمية، في الواقع، لما يقوله الفلسطينيون، وما يقدمونه من وثائق. وبالقدر نفسه، لا وجود لمنطق الاستنباط، طالما أن الوثائق غير متوفرة، محجوبة، أو تعرضت للتدمير^{١٣}.

تفسر هذه الحقيقة أسباب تصديق موريس لرواية كارمل، في كتابه الأول، وتصحيح الرواية بعد العثور على الوثيقة المناسبة في «تصحيح خطأ». وليست المشكلة، هنا، ما تنطوي عليه معالجة كهذه من عنصرية فاضحة، بل ما تنطوي عليه من عداء للمنطق. فالوثائق الجديدة - كما نستنبط من الوثائق المكتوبة بخط كارمل، وكذلك أمر راين بطرد سكان اللد والرملة - تدل على حرص من جانب قادة عسكريين وسياسيين، شاركوا في حرب العام ١٩٤٨ على إخفاء حقيقة ما جرى في ذلك العام، كما تدل على تواطؤ مؤرخين من جيل سابق مع رواية رسمية، غير مشهود لها بالنزاهة. ومع ذلك، يرفض موريس القول إن أبحاثه، وأبحاث سابقه، تنطوي على تحيزات، أو ملامسات سياسية.

وفي هذا القول ما يقصي الفلسطينيين عن المشهد التاريخي والبحثي. فما يدور بين مؤرخين إسرائيليين يخصصهم وحدهم، ويخص مناهجهم في البحث، ومدى توفر الوثائق الكفيلة بالبرهنة على فرضياتهم، أو على تباين المواقف بين أجيالهم. وليس لهذا الأمر من دلالة سياسية، أو أيديولوجية، حسب فلسفة بيني موريس في البحث التاريخي. المفارقة في هذا الشأن أن أحدا من زملائه لم يشاطره هذا الرأي، وأن تحولاته الراديكالية منذ اندلاع الانتفاضة كشفت في داخله عن كائن أيديولوجي لا تعنيه حقيقة تاريخية، أو وثيقة محايدة. وليس ثمة الكثير من التناقض، في الواقع، بين إقصاء الآخر وتهميشه بدعوى الموضوعية، وبين تبني مواقف عنصرية تدعو إلى التطهير العرقي، بدعوى الحتمية التاريخية^{١٤}.

لم يكن ما جاء في كتاب موريس عن ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جديدا. ففي الستينات بدأ إسرائيل شاحك، بالتعاون مع المؤرخ الفلسطيني إميل توما - المقيم في الناصرة - جمع وتوثيق ونشر معلومات حول القرى الفلسطينية المدمرة في العام ١٩٤٨.

كما أن سكرتير حزب الميام سمحا فلابان، الذي لم يكن مؤرخا، بل كان من ساسة ومنظري الجناح العمالي الصهيوني - والذي ظهر كتابه عن الأساطير المصاحبة لولادة الدولة الإسرائيلية، قبل صدور كتاب موريس بفترة وجيزة - يصف إستراتيجية الدولة على النحو التالي: «تصفية الشعب الفلسطيني كمنافس، وحتى كساكن على الأرض نفسها، وإنكار حق الفلسطينيين في إنشاء دولة»^{١٥}.

ولا يمكن اعتبار ما جاء في ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، من حيث الحقائق المجردة، على قدر كبير من الراديكالية. فالخلاصة الأساسية لموريس أن الرواية الرسمية الإسرائيلية أخطأت عندما

ذكرت أن الفلسطينيين خرجوا بمحض إرادتهم، فقد وقعت حالات طرد للسكان، ومع ذلك لم تكن هناك خطة مركزية لطردهم.

وإذا كان الأمر كذلك، كيف نفسر احتلال الظاهرة التي برز موريس من خلالها - أي ظاهرة المؤرخين الجدد - لصدارة المشهد السياسي، والأكاديمي، والثقافي في إسرائيل بمجرد ظهورها في أواخر الثمانينات؟ لا شك أن أسبابا عميقة تكمن خلف الكلام عن الاكتشافات الشخصية، وتوفر الوثائق، أو حتى صراع الأجيال، وتطور مناهج البحث. فهذه الأشياء لا تحدث، عادة، بمعزل عن التطورات الاجتماعية، والسياسية. وغالبا ما تكون تعبيراً عن أزمات وصراعات مادية تستعين بالماضي لتبرير أحداث في الحاضر. وهذا ما نعالجه في فقرات لاحقة.

٤- أوهام الولادة

يصف بيني موريس كيفية ظهور المؤرخين الجدد، في أواخر الثمانينات، بالطريقة الدرامية التالية: «حطمت شريحة كبيرة [في المجتمع الإسرائيلي] أغلال الأيديولوجيا والمحلية الضيقة، وتبنت موقفا تجاه العالم أكثر انفتاحا، وليبرالية، ورأسمالية، وديمقراطية»^{١٦}. أما لماذا فعلت ذلك، فإن ما حدث في ذلك التاريخ كان علامة على تفاعل ووصول تحولات نجمت عن أحداث عميقة إلى لحظة الذروة، ومنها: حرب أكتوبر ١٩٧٣، حرب لبنان ١٩٨٢، والانتفاضة [الأولى] إلى جانب التأثيرات الغربية، التي وجدت أرضا خصبة في الأوساط الإعلامية والفنية. الشريحة الكبيرة، حسب تعبيره، هي الإشكناز، والطبقة الوسطى السفارديّة المتغرّبة، أو المتأسرلة.

وهذا التعريف محاولة جديدة للتفسير، بعد محاولة أولى في مقالة تعود إلى العام ١٩٨٨، نشرها موريس في مجلة تكون اليهودية الأميركية، وأعاد نشرها في كتابه «تصحيح خطأ»، وقد صاغ في تلك المقالة تعبير «المؤرخين الجدد»، وذكر أن ظهورهم يعود إلى الإفراج عن وثائق تعود إلى العام ١٩٤٨، إلى جانب كونهم من جيل شاب، لا يعاني من تحيزات مؤلفي «التاريخ القديم» في إسرائيل.

وإذا أسقطنا من الحساب العنصرية الكامنة في الكلام عن اليهود الشرقيين (بمعنى أن اليهودي الشرقي لا يمكن أن يكون ليبراليا أو ديمقراطيا إلا إذا تأسرل أو تغربن، بينما لا يحتاج الاشكنازي إلى شرط مسبق) في التفسير الجديد.

وكذلك إذا أسقطنا زعم الموضوعية على حساب المؤرخين السابقين لأسباب تتعلق بتاريخ الميلاد، وتوفر الوثائق، في التفسير الأول، يمكن دمج التفسيرين بطريقة تفيد أن جيلا جديدا من المؤرخين ظهر في لحظة تحولات ليبرالية، وديمقراطية، مكنته من كتابة تاريخ الدولة اليهودية بطريقة «أكثر توازنا وحقيقية»^{١٧} أكثر مما عرض من قبل، حسب تعبير موريس.

ولعل هذا التفسير يثير الارتباب - ليس بفضل ما ذكره، بل بفضل ما غفل عنه - وهذا ما ستبرهن عليه تحولات موريس الراديكالية، التي سنعالجها في الخاتمة. وما يجدر ذكره الآن يتمثل في إغفال موريس لحدث احتل وما زال مركزا ما عرفه المجتمع الإسرائيلي من تحولات منذ أواسط السبعينات

وحتى الآن. ويقدر ما يتصل الأمر بهذه المقالة فإن هذا الحدث يسهم في تفسير ظاهرة المؤرخين الجدد من ناحية، ويفسر أسباب الانقلاب في مواقف عدد كبير من المثقفين الإسرائيليين - ومنهم موريس - بطريقة تتناقض مع سيرتهم السابقة، بعد الانتفاضة الحالية.

والحدث المعنى، هنا، يتمثل في وصول اليمين الإسرائيلي إلى سدة الحكم في عام ١٩٧٧، وخروج العماليين، الذين هيمنوا على اليسوف اليهودي في فلسطين منذ أوائل العقد الثاني من القرن العشرين، ووضعوا اللبنة الأولى لمؤسسات الدولة اليهودية، وحكموها منذ العام ١٩٤٨، حتى هزيمتهم المدوية على يد ميناخيم بيغن، وريث جابوتنسكي، خصمهم التاريخي.

لم يكن اليمين الصهيوني خصما سياسيا، يمكن الرد عليه بتعابير سياسية، بل كان، أيضا، خصما أيديولوجيا عنيدا، يزعم التعبير عن الجوهر الحي للصهيونية، التي فسرها العماليون بطريقتهم الخاصة، اعتبروا أنفسهم حراسها، وفسروا إنجازاتهم الكثيرة - بما فيها وعلى رأسها إنشاء الدولة اليهودية - كدليل على التزامهم بها، وإدراكهم لجوهرها.

كان كلاهما - اليمين واليسار - يصدران عن أيديولوجيا علمانية، تستمد تصوّراتها للكون، والتاريخ اليهودي، ومشروع الدولة اليهودية في فلسطين، من ثقافة اليهود في أوروبا الشرقية والوسطى، وثقافة المجتمعات التي عاشوا بين ظهرانيها، وحركاتها السياسية، حتى ذلك الوقت.

وفي حين فكّر آباء الصهيونية الأوائل بمشروع الدولة اليهودية في فلسطين، ضمن تصوّرات وبرامج، وأيديولوجيا كولونيالية أوروبية معلنة ومعترف بها، وتصرفوا بهذه الطريقة، بما ذلك إنشاء مؤسسة مالية لدعم الاستيطان في فلسطين باسم «صندوق استعمار فلسطين»، وكانت أفكارهم تبدو طبيعية حتى العقود الأولى في القرن العشرين، تصرف الجناح العمالي للحركة تصرف أكثر حذرا، عند الكلام عن السكّان الأصليين، والمشاريع المقترحة للتعامل معهم، بينما ظل اليمين أكثر صراحة في التعبير عن الروح الأصلية للمشروع^{١٨}.

كانت الروح الأصلية للمشروع كولونيالية غربية، وكان هدف تحقيق أغلبية يهودية، كمقدمة لإنشاء دولة يهودية، هدفا مشتركا للطرفين، لكن وسائل وأدوات تحقيق الأغلبية، وبالتالي طريقة التعامل مع الفلسطينيين كانت مدارا لخلاف لم تفتّر حدته حتى الآن. ومن المهم ملاحظة أن الذرائع، والمرافعات الأيديولوجية، والسياسات التي بلورها الطرفان منذ أوائل العشرينات، ما زالت تمثل خلفية حقيقية، يمكن بالاعتماد عليها تفسير ما وسم موقفيهما من تعارضات على امتداد الصراع في فلسطين وعليها، وصولا إلى اللحظة الراهنة.

وبما أن الجناح العمالي سيطر على حركة الاستيطان اليهودية في فلسطين منذ وقت مبكر، وأسهم في إنشاء مؤسساتها الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والثقافية، وشكّل تيار الأغلبية في فترتي اليسوف، والدولة، كان من الطبيعي ألا تكون الرواية الرسمية حول تاريخ الاستيطان والدولة من صنعه وحسب، بل وأن تكون دليلا على حسن سياسته، أيضا، بينما ظلت وجهة النظر اليمينية منشقة وهامشية، حتى ثمانينات القرن الماضي، على الأقل.

وقد صاغ العماليون الرواية الرسمية لمشروع الاستيطان والدولة استنادا إلى أفكار، ستتحوّل منذ

وأخر الثمانيات إلى أساطير منها:

أولا، أن المستوطنين الأوائل لم ينظروا إلى وجود الفلسطينيين كعقبة، بينما بين بني مورييس باعتباره مؤرخا جديدا، وبيّنت أنيتا شابييرا باعتبارها مؤرخة العماليين، أنهم أدركوا وجودهم كعقبة منذ البداية، وأن محاضرات الجلسات، والمنشورات الصهيونية تعرّضت للشطب والتحرير، لنفي كل انتباه مزعوم إلى مشكلة السكّان المحليين.

ثانيا، أن مشروع الاستيطان نشأ، وتطوّر، في حالة عزلة اجتماعية، وسياسية، وثقافية، واقتصادية عن السكّان المحليين. وقد شددت أبحاث غيرشون شافير، وأوري رام، وكيمرلنغ^{١٩}، وغيرهم على مركزية الصراع مع الفلسطينيين في بلورة المواقف والسياسات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية لليشوف، وعززت للمرة الأولى البعد الكولونيالي للمشروع.

ثالثا، أن مشروع تحقيق أغلبية يهودية في فلسطين، وصيانتها لم يتضمن طرد الفلسطينيين، بل أن ما حدث في العام ١٩٤٨، كان نتيجة لخروج السكّان استجابة لأمر من الجيوش العربية، أو هربا من المعارك المحتملة. وكان بيني مورييس نفسه على رأس قائمة المؤرخين الذين هدموا تلك الأسطورة، نافيا أن يكون خروجهم طوعيا في «ولادة مشكلة اللاجئين»، ثم مكرّسا لحقيقة صدور أوامر مكتوبة بالطرده في «تصحيح خطأ»، مع الإصرار على عدم وجود خطة مركزية لطرده السكان. لكن فكرة الطرد «كانت في الجو» كما يقول، وقد فهمها القادة الميدانيون في حالات محددة دون أوامر رسمية.

علاوة على ذلك، عاد مورييس بفكرة الترانسفير في الفكر الصهيوني إلى هرتسل نفسه، وراقب اعتناق قادة الليشوف اليهودي في فلسطين، بن غوريون خاصة، للفكرة بصورة شبه علنية في ثلاثينيات القرن العشرين، وإدراكه لضرورة العمل عليها «بصمت»، إذ يجب ألا تتبنى الحركة الصهيونية مبدأ الترانسفير بصورة علنية، لما قد يلحقه هذا الأمر من ضرر بها.

رابعا، أن الليشوف اليهودي في فلسطين خاض في العام ١٩٤٨ حربا بطولية ضد الجيوش العربية الغازية. صمد، وانتصر فيها، بفضل تضحياته، وشجاعته. لكن أبحاث المؤرخين الجدد - ومنهم مورييس - بيّنت مفارقة هذه الأسطورة للواقع. فالجيوش العربية التي دخلت الحرب، فعلت ذلك لأسباب ذاتية مختلفة، ومتناقضة، ولم يكن بينها تنسيق في الميدان، كما أنها كانت أقل عددا وعدة من القوات التي تمكّن الليشوف من حشدها في الميدان.

والأهم، كما بين بني مورييس، أن عمليات الطرد لم تتم في الفترة التي جابهت فيها القوات اليهودية مصاعب في الميدان، بل وقعت في فترة تمتعت فيها بالتفوق في مختلف الجبهات. وهذا يعني أن الطرد لم يتم لأسباب احترازية، أو انتقامية فكّرت بها قوات معرضة للخطر من طابور خامس محتمل، بل تم في وقت لم يشكل فيه الفلسطينيون، الذين تعرضوا للطرده، تهديدا للقوات اليهودية^{٢٠}. يُلاحظ في ما تقدّم من حقائق جديدة أنها نشأت، من حيث الجوهر، على حساب حقائق الرواية العمالية. ولعل من المفيد تأمل السياق الاجتماعي والسياسي لتفكك، وتفكيك، الرواية الرسمية، أي العمالية منذ أواخر السبعينات.

٥- الماضي المستمر

يبدأ يعقوب شبتاي رواية «الماضي المستمر» بجنازة هزلية، لكن صدور الرواية في العام ١٩٧٧، أي عام هزيمة العماليين وخروجهم من الحكم للمرة الأولى في تاريخ الدولة، حرّض عددا كبيرا من الناس على قراءة الرواية باعتبارها نوعا من النعي والنبوءة. نعي حركة العمل، التي وصلت إلى حافة الإفلاس، والتحلل، واليأس، في أواسط السبعينات، وبالتالي إعلان جنازتها. والتنبؤ بولادة عسيرة، لكنها ممكنة في قادم الأيام^{٢١}.

وإذا جاز استخدام رواية شبتاي كمجاز لما عاشه الإسرائيليون في عقد السبعينات، يمكن القول إن احتمالات تجدد العماليين بالولادة، في قادم الأيام، غير واضحة المعالم، بينما كانت الجنازة حقيقية، وأسبابها صريحة. ويمكن التركيز على أربعة أسباب وراء سقوط العماليين وخروجهم من الحكم: حرب أكتوبر، صعود الفلسطينيين وعودتهم إلى واجهة المشهد، فتح باب الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتحويلات الاجتماعية والاقتصادية بعد حرب يونيو (حزيران)، لكل من هذه الأسباب وجهة خاصة، لكن تضافرها أسهم في فك قبضة العماليين الصلبة، بالمعنى السياسي، والثقافي، والأيدولوجي.

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بمثابة زلزال ضرب كيان الدولة، خاصة وقد جاءت بعد إحساس غير محدود بالثقة، وقناعات عنصرية بعدم قدرة العرب على شن حروب ناجحة. لم تستثن تموجات الزلزال أحدا، لكن تأثيرها على النخبة الحاكمة كان شديد الوضوح. وفي هذا الصدد، أعربت رئيسة الوزراء غولدا مائير عن بأسها بطريقة لا تقبل الشك: «انتهت حياتي الفعلية في ذلك الوقت [خلال الحرب] وواصلت العيش، لم ينتبه أحد، ولم يكن ثمة من خيار آخر». وقد بررت مائير امتناعها عن الانتحار بسبب ما يتركه هذا الأمر من آثار سلبية على الناس^{٢٢}.

من ناحيته صاغ المعلق العسكري لصحيفة هآرتس زئيف شيف أسئلة النخبة الحاكمة، التي تردد صداها في كافة الأوساط الاجتماعية على النحو التالي: «هل سنصمد في حرب قادمة؟»^{٢٣}. وقد اتضح بعد أربع سنوات على وقوع الزلزال أن نسبة كبيرة من الإسرائيليين ألفت بمسؤولية فقدان الطمأنينة بالمعنى الوجودي على عاتق العماليين، وفي الوقت نفسه نظرت إلى اليمين كضمانة أفضل للمستقبل.

قبل حرب أكتوبر بست سنوات، اتضح بما لا يقبل الشك، أن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة أعاد الفلسطينيين إلى واجهة المشهد في السياسة الإقليمية، وفي العلاقات الدولية. فبعد نشوة الانتصار، شبه الميسائية، في العام ١٩٦٧، أصبح الفلسطينيون طرفا مستقلا في الصراع العربي والفلسطيني - الإسرائيلي، بعد غيابهم لمدة عقدين من الزمن.

وبعد حرب أكتوبر بعام واحد اعترفت الجامعة العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وفي العام نفسه دخل الفلسطينيون محافل دولية رفيعة مثل الأمم المتحدة بطريقة مؤثرة، وتعاملت معهم دول مختلفة في آسيا، وأفريقيا، وأميركا اللاتينية، ناهيك عن دول المنظومة الاشتراكية، وبعض الدول في أوروبا الغربية، باعتبارهم حركة مشروعة للتحرر القومي.

بهذه الطريقة شعر الإسرائيليون أمام العودة المدوية لضحاياهم أن «التاريخ يطارد الصهيونية، ويلحق بها»، حسب تعبير بنيامين بيت هالحمي^{٢٤}.

وبالقدر نفسه من الأهمية، فرضت السيطرة على كل فلسطين الانتدابية، بعد حرب حزيران، عددا من الحقائق الديمغرافية الجديدة، فأعدت طرح هشاشة التوازن الديمغرافي بين الفلسطينيين واليهود، مستعيدة مرافعات وذرائع كانت شائعة في الثلاثينات الأربعينات حول العلاقة الحتمية، والمفزعة، بين السيادة السياسية والديمغرافيا في مشروع الدولة اليهودية.

وما يعيننا في هذا السياق أن السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة استنفرت عددا من الاستجابات المتناقضة، خاصة من جانب النخبة العمالية الحاكمة. فالاستيطان يمثل العمود الفقري لأيدولوجيا العماليين، لكن قاعدتهم الاجتماعية لم تعد قادرة على ضخ مستوطنين في الأراضي المحتلة حديثا، كما كان الشأن في زمن حركة الاستيطان التقليدية قبل قيام الدولة. وحتى إذا توفر المستوطنون، فإن احتمال تخفيف الكثافة الديمغرافية الفلسطينية، أي ممارسة التطهير العرقي في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان أمرا بعيد الاحتمال بعد الحرب في عام ١٩٦٧، بحكم تغيير الظروف الإقليمية والدولية عما كانت عليه في العام ١٩٤٨.

وهذا بدوره يضع هشاشة التوازن الديمغرافي بين الفلسطينيين والإسرائيليين في واجهة المشهد، كما كانت في الثلاثينات والأربعينات. وأخيرا، كان استمرار العماليين في الهيمنة الأيدولوجية والسياسية يعني فتح باب الاستيطان، ودعمه، رغم اعتمادهم على عناصر بشرية غير عمالية. وفي الوقت نفسه كانت الحركات الاستيطانية الجديدة، رغم تبنيها لأفكار يمينية، تمثل امتدادا طبيعيا، لا تعوزه الحماسة، لتاريخهم، وقيمهم الأخلاقية، وبرامجهم السياسية.

نجمت عن تضافر العوامل السابقة خصوصيات تسم تعريفات اليمين واليسار في النسق السياسي الإسرائيلي بمبسمها، وهي فريدة من نوعها، وغير قابلة للتكرار في مناطق أخرى من العالم. لكن نفوذها الحقيقي تمثل في إطلاق قوى أيدولوجية واجتماعية جديدة لم يعد من الممكن ضبط حركتها. وقد تبلورت تلك الحركات في وقت لاحق في المعسكر القومي الديني بشكل خاص.

في خلفية المراثي الشخصية، ونفاق العماليين، كان المجتمع الإسرائيلي يعيش تحولات بعيدة المدى منذ العام ١٩٦٧. فقد توسع سوق العمل الإسرائيلي بطريقة غير مسبقة، بفضل الأيدي العاملة الرخيصة، القادمة من الضفة الغربية، وقطاع غزة. استفادت من هذا التوسع معظم شرائح المجتمع الإسرائيلي، لكن شريحة واسعة من اليهود الشرقيين، الذين كانوا في أدنى السلم الاجتماعي، حتى ذلك الوقت، تمكنت بفضل توسع السوق من الانخراط بحيوية أكبر في آلية الحراك الاجتماعي. ورغم أن الانتصار العسكري في حرب العام ١٩٦٧ فتح صفحة جديدة في العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، إلا أن تدفق الاستثمارات، والتحويلات المالية الحكومية وغيرها من الولايات المتحدة، أسهم في خلق قيم اجتماعية جديدة، وفي إضعاف أيدولوجيا النخبة العمالية الحاكمة، وهي أقرب إلى الاشتراكية منها إلى اقتصاد السوق.

ولا شك أن تحولات كهذه هيئت لليمين ظروفا مثالية لتوسيع قاعدته السياسية والاجتماعية،

على حساب النفوذ السياسي والثقافي والمعنوي للنخبة العمالية الحاكمة. فأيديولوجيا اليمين الإسرائيلي كانت أكثر صدقا في دفاعها التقليدي عن مبدأ المنافسة، واقتصاد السوق، وبدت منذ أواسط السبعينات وكأنها البديل المثالي لاقتصاد التعاونات العمالية، والمزارع الجماعية، التي لا يحرض أدائها الاقتصادي، بصفة خاصة، على التفاؤل.

ورغم أن نخبة اليمين كانت اشكنازية، وعلمانية، تعود أصولها إلى يهودية أوروبا الشرقية والوسطى. على غرار نخبة العمالين. إلا أنها كانت ذات جاذبية أكبر لدى اليهود الشرقيين بصفة خاصة، لأن دفاعها عن مبدأ المنافسة واقتصاد السوق يمكنهم من الانخراط في لعبة الحراك الاجتماعي بطريقة أفضل، ناهيك عن حقيقة أنها لم تضطهدهم، وتعاملهم بعنصرية صريحة، كما فعل العمالون. ومنذ مطلع السبعينات كان الجيل الثاني من اليهود الشرقيين، الذين ولدوا في البلاد، يتصرف بطريقة أكثر شجاعة ونقدية ورغبة في الحصول على شروط أفضل من الجيل السابق.

ولم يطل الأمر حتى عثرت التحولات الاجتماعية والاقتصادية على تمثيلاتها الأيديولوجية. فقد تبنى اليمين، تاريخيا، الليبرالية الغربية، بما فيها حرية السوق، وتقديس الملكية الخاصة والدفاع عن حرية التعبير، ورفض الرقابة، خلافا للعمالين الذين أقاموا في السنوات الأولى من عمر الدولة نظاما شديدا المركزية، وأقرب إلى الستالينية منه حتى إلى أنظمة الديمقراطية الاشتراكية، حسب النموذج الأوروبي.

وإذا كان العمالون قد وضعوا الاشتراكية، وعبادة العمل، والاستيطان، والمساواة. إلى جانب قراءة انتقائية معلمنة للتاريخ اليهودي. كمقومات أساسية للهوية الإسرائيلية، فإن وصول اليمين إلى سدة الحكم كان مناسبة فريدة تمكّن خلالها من تحويل الهولوكوست، الذي كان دائما في صدارة خطابه الأيديولوجي، إلى أحد أهم مكومات الهوية الإسرائيلية^{٢٥}.

يضاف إلى ما تقدّم حقيقة أن العام الذي شهد وصول اليمين إلى سدة الحكم، شهد، أيضا، بداية مفاوضات السلام المصرية- الإسرائيلية، بعد زيارة الرئيس السادات إلى القدس في أواخر ذاك العام. ومن بين مختلف التفسيرات المصاحبة لعملية السلام مع مصر، كان سلوك اليمين يعزز من دعوته الأيديولوجية باعتباره الفريق الأقدر على صنع السلام مع العرب. وقد أثارت تلك الفكرة، التي بدت مفاجئة للجميع، ظلالة من الشك حول سلوك العمالين، ومدى حرصهم على تحقيق السلام مع العالم العربي.

وأخيرا، أثارت مفاوضات السلام مع مصر، التي توّجت بمعاهدة غيرت تاريخ الشرق الأوسط، ردود فعل متناقضة في المجتمع الإسرائيلي. وكانت في الحالتين تعني إعادة النظر في المشروع الصهيوني نفسه. ففي حين بدت آفاق السلام كفيلة بفوز الليبرالية في نظر أواسط في الحقل الثقافي، نشأت الحركة «من أجل إسرائيل الكبرى» من شخصيات عمالية ويمينية بارزة، وجدت في احتمال السلام تهديدا لجوهر الصهيونية.

على خلفية تلك الأحداث، وبفضلها ظهر المؤرخون الجدد، وعلى رأسهم بيني موريس نفسه في أواخر الثمانينات. ومن السهل العثور فيها على تفسيرات موضوعية لأسباب ظهورهم بدلا من قبول

ما ذكره موريس عن تحطيم شرائح في المجتمع الإسرائيلي لأغلالها الأيديولوجية. وسنرى في الفقرة الأخيرة كيف كانت تلك الأحداث في خلفية كل ما دار من سجال حول أسباب ظهور المؤرخين الجدد، ومضمون ما جاءوا به من أفكار.

٦- سؤال الشرعية

جابهت أبحاث المؤرخين الجدد، بمجرد ظهورهم عاصفة من الردود والمشاعر المتضاربة في الأوساط الأكاديمية والفكرية الإسرائيلية. ويمكن في هذا الصدد تمييز ثلاثة اتجاهات أساسية: **أولاً**، اتجه يصر على تكذيبهم، والبرهنة على خطأ استنتاجاتهم، والتشكيك في مناهجهم البحثية. ويبرز في هذا الصدد إفرام كارش، الذي وضع عدداً من الكتب، والدراسات لنقد ونقض أعمالهم. ويمكن إيجاز الفرضيات الأساسية لكارش في نقاط أساسية منها:

أن بني موريس قرأ يوميات بن غوريون، خلال الحرب ١٩٤٨، بطريقة انتقائية، وقام بتحريفها خدمة لأغراضه، كما أنه أهمل التزام العرب بتدمير اليهود اليهودية لبناء دولة قومية، ورغم أن اليهود قبلوا منذ الثلاثينات بالتنازل عن فكرة «إسرائيل الكبرى» إلا أن الفلسطينيين رفضوا كل محاولة للحل. لذلك، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من صنعهم، ومن صنع العرب الآخرين، ولا يمكن تحميل إسرائيل المسؤولية. أما فكرة الترانسفير فهي غير موجودة في الفكر الصهيوني.

وقد شدد كارش، بعد كلام موريس عن ضرورة التطهير العرقي، على حقيقة أن هذا الكلام يضعه، أي موريس، في خانة واحدة مع رجبام زيفي - الذي كان عضواً في الحكومة الإسرائيلية، وممثلاً لحزب يتبنى مبدأ الترانسفير، وقد اغتيل قبل عامين - ولا يضعه مع بن غوريون^{٢٦}.

ثانياً، اتجه يصر على وضع نقد المؤرخين الجدد لتاريخ الدولة اليهودية، في سياق مؤامرة لزعزعة شرعية الدولة نفسها. فالمؤرخون الجدد لا يؤمنون بشرعية، أو ضرورة وجود إسرائيل، وهم في هذا الشأن يمثلون امتداداً لتيار عرفه اليبشوف اليهودي في الأربعينات، على يد رئيس الجامعة العبرية يهودا ماغنس، الذي أنشأ منظمة تدعو لتعايش العرب واليهود في دولة واحدة.

علاوة على ذلك، تحفظ ماغنس، وعدد من المثقفين اليهود الألمان على قيام دولة يهودية. وكانت حنا أرندت من بين مؤيديه. وقد نظر اليمين الإسرائيلي إلى كتابها «أيخمان في القدس» كامتداد لمؤامرة ماغنس. وعندما ظهر المؤرخون الجدد في المشهد الأكاديمي الإسرائيلي، سارع منظرو اليمين إلى الربط بين ظهورهم في الجامعة العبرية، وحقيقة ما تركه ماغنس من تلاميذ، وتأثيرات سلبية في هذا الشأن.

وغالباً ما يعيد دعاة هذا الاتجاه التاريخ التقليدي، كما صاغه العماليون، باعتباره الرواية الصحيحة لنشوء وقيام الدولة اليهودية في فلسطين. ولا يختلف نقدهم للمؤرخين الجدد عن نقد أصحاب الاتجاه الأول، إلا في تبنيهم لنظرية المؤامرة^{٢٧}.

ثالثاً، اتجه يعترف بحقيقة أن الرواية الصهيونية استندت إلى أساطير، لكن القول بعدم قدرتها على الصمود أمام النقد يمثل أسطورة جديدة، حسب تعبير هليل هالكن، الذي يعبر عن وجهات نظر ليبرالية شائعة في أوساط عدد من الإسرائيليين، واليهود الأميركيين.

وفي هذا الصدد يقول إن المؤرخين الجدد لم يشككوا في شرعية الدولة اليهودية، بل أشاروا إلى سلبيات صاحبت قيامها. وإسرائيل قوية في الوقت الحاضر، وأفضل إستراتيجية لمعالجة محرّمات الماضي تتمثل في «الإيمان بعدالة الصهيونية»، وفي غرس هذا الإيمان، عميقا، في قلوب وعقول الأجيال الشابة^{٢٨}.

ومن اللافت للنظر في هذه الاتجاهات أنها لا تدور حول الماضي - كما يتجلى في الرواية الرسمية - باعتباره مصدرا للحقيقة التاريخية، بل تدور حوله باعتباره مصدرا للشرعية السياسية والأخلاقية، أي شرعية الدولة اليهودية. وعادة ما يتم ذلك: إما باستنكار كل محاولة للنقد، أو النظر إليها كتحرير للماضي.

وبما أن بن غوريون قاد اليشوف اليهودي في فلسطين منذ الثلاثينات، وكان ما حدث في العام ١٩٤٨ نتيجة قرارات صدرت عنه، أو تصوّرات ومواقف تبناها وعبر عنها في مناسبات مختلفة، إلى جانب دوره كقائد لمعسكر العماليين، وأحد منظريهم الكبار، في صياغة الخطوط الأساسية للرواية الرسمية، أصبح الموقف من بن غوريون علامة على الموقف من الماضي. فالدفاع عن الماضي يعني، بالضرورة، الدفاع عن بن غوريون. كما أن نقد الماضي يعني، بالضرورة، نقد مواقفه، وسياسته، وحتى ميوله الشخصية في حالات محددة.

وإذا كان من الممكن رصد تحولات بيني موريس بطريقة موجزة، فلنقل إنها بدأت بالتشكيك في صحة ما أراد له بن غوريون أن يكون تاريخا رسميا لقصة قيام الدولة، وانتهت باعتناق ذلك الموقف، أو حتى إلى موقف أكثر تطرفا يأخذ على بن غوريون عدم السير في مشروع طرد الفلسطينيين إلى نهاية الشوط.

كارش وضع موريس «الجديد» في خانة واحدة مع رجبام زئيفي (يعتبر نموذجا لليميني المتطرف والمكروه في نظر العماليين) نافيا إمكانية وجوده في خانة واحدة مع بن غوريون، الذي انتقل من رمز للعماليين على امتداد تاريخ الدولة، وحتى وقت قريب، إلى رمز متنازع عليه، يهدد اليمين بمصادرته واحتكاره^{٢٩}.

والمفارقة الجديرة بالاهتمام أن تمرّد جيل شاب من المؤرخين على جيل سبق، لأسباب مهنية، أو حتى لأسباب سياسية، لا يحمل العلامات التقليدية لمحاولة قتل الأب بالمعنى الفرويدي، بقدر ما يتصل الأمر ببن غوريون باعتباره تمثيلا ماديا ومعنويا للأب، ويقدر ما يتصل، أيضا، بالتاريخ الرسمي للحركة الصهيونية، ودولتها اليهودية في فلسطين، باعتباره تمثيلا مجازيا للأب.

فالمسألة تتعرّض للتشويه إذا عولجت كصراع بين أجيال، إذ يوجد بين نقاد المؤرخين الجدد أشخاص ينتمون إلى الجيل نفسه، ويشكل الدفاع عن تاريخ العماليين، وعن بن غوريون علامة بارزة في جهدهم البحثي. وتبرز في هذا الشأن أنيتا شايبيرا، التي قامت بالرد على المؤرخين الجدد، دفاعا عن بن غوريون لأنهم «إذا زعزعوا موقفه الأخلاقي، وتماسكه، ودوافعه فإنما زعزعوا فكرة إسرائيل نفسها».

أما يورام حزوني، المنتمي إلى الجيل نفسه، فيمثل مفارقة ذات دلالة بالغة. فهو يقف من حيث الانتماء الحزبي والأيدولوجي في معسكر اليمين، كما أنه يترأس مركز شاليم، الذي أنشأه رئيس الوزراء

الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهوو لتمكين اليمين من حيازة عضلات أيديولوجية مرموقة في « المعركة على روح إسرائيل»، ومع ذلك فإن الدفاع عن بن غوريون، وعن موقفه الأخلاقي، ودوافعه، يحتل صدارة اهتمامه، ويضعه في خانة واحدة مع مؤرخين عماليين مثل شبتاي تيفيت من المدرسة القديمة، وأنيثا شايبيرا من الجيل الشاب.

المفارقة في هذا الشأن أن بن غوريون كان الخصم الأيديولوجي لليمين منذ ثلاثينات القرن الماضي، بسبب نفاقه، ونزعتة البراغماتية، وطريقته في تمويه الدوافع الحقيقية للحركة الصهيونية، لكن التحولات التي شهدتها المجتمع الإسرائيلي بعد العام ١٩٦٧، كانت في خلفية ما أوصل العماليين إلى حالة من الإفلاس السياسي والأيديولوجي، لا تمكنهم حتى من الدفاع عن روايتهم التقليدية.

وهي الخلفية نفسها التي سوّغت لليمين، وقد أصبح في الحكم للمرة الأولى، الاستعانة منذ مطلع الثمانينات بمزايا بن غوريون المكروهة، خاصة نفاقه، وبراغماتيته، وميله إلى تمويه الدوافع الحقيقية للصهيونية، باعتبارها المرجعية المناسبة لحسم مستقبل الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، بطريقة تنسجم مع ما بدأه بن غوريون في العام ١٩٤٨.

وفي حين انشقت أطراف تقليدية في اليمين بفضل هذا الموقف الجديد لتشكّل أحزابا تتبنى الترانسفير بصورة علنية، وتتهم اليمين بخيانة الصهيونية، وجد العماليون صعوبة بالغة في الدفاع عن بن غوريون، وقد أصبح عرضة للاحتكار من جانب اليمين، وقطاعات واسعة من المستوطنين.

تفسر هذه الحقيقة أسباب تمرّد المؤرخين الجدد على الرواية الرسمية لنشوء الدولة اليهودية، و حرب العام ١٩٤٨، خاصة وقد جاءوا من مواقع عمالية (وحتى ماركسية في بعض الأحيان). وبالقدر نفسه تفسر أسباب توّحد العماليين واليمينيين في اتجاهين متشابهين، ذكرناهما في بداية هذه الفقرة. فقد يتبنى عماليون ويمينيون نظرية تشويه الوثائق التاريخية خدمة لأغراض أيديولوجية، أو نظرية المؤامرة، التي ترى في المؤرخين الجدد محاولة لتدمير الصهيونية. فهم كما يقول كارش - اليميني - «المؤرخون المسيسون الذين قبلوا ملدحة ولادة إسرائيل»^{٣٠}. وهم كما يقول شبتاي تيفيت العمالي العريق، الذي لا ينفي تأثير التاريخ القديم بالصهيونية، يكتبون تاريخا: «يتسم بالعداء للصهيونية».

ولعل تحالف المصالح الأيديولوجية بين فريق من العماليين، والقائمين على مصادرة واحتكار بن غوريون في معسكر اليمين يفسر لماذا وضع كارش بيني موريس مع رجوع زئيفي، ولم يضعه مع بن غوريون.

بهذا المعنى، لا يشكل أصحاب الاتجاه الثالث الليبرالي، الذي يرى أن الماضي لم يكن ناصع البياض، سوى أقلية لا تملك الكثير من المرافعات، بما فيها مرافعة الإيمان بعدالة القضية. وقد أدركت أطراف صهيونية مختلفة خطورة هذا الموقف الليبرالي، لذلك ترفض روث فايس، في نقدها للاتجاه الليبرالي - أو خيانة الليبراليين لليهود حسب تعبيرها - وضع الإعجاب بالمنجز الصهيوني كدليل على شرعية الدولة اليهودية. ففي هذا الشرط ما يقرن الشرعية بالإعجاب^{٣١}.

لا شك أن الرواية التقليدية نظرت إلى الإعجاب كأحد علامات الشرعية. ذلك ما أثار امتعاض اليمين من بن غوريون حتى مطلع الثمانينات، وما أضفي على نقد المؤرخين الجدد للرواية التقليدية دلالة

أخلاقية، أيضا، وذلك ما يبرر عودة الصهيونية القاسية، كما تفترض فايس. فلا يمكن لمؤرخ يكتشف مدى ما تنطوي عليه الرواية التقليدية لنشوء الدولة اليهودية في فلسطين، من مجافاة للواقع، واعتداء على الذكاء الإنساني، إلا أن يعتنق الصهيونية القاسية، بلا نفاق، أو تجميل. كما فعل بيني موريس. أو أن يعيد النظر في شرعية، وحصرية، للدولة اليهودية نفسها. وهذا موقف عبّر عنه بعض المؤرخين الجدد بالدعوة إلى دولة ثنائية القومية، كما عبّروا عنه بدرجات متفاوتة، في نقدهم لموقفه الجديد. وبهذا المعنى يصعب الكلام عن موريس باعتباره ممثلا للمؤرخين الجدد، وما يوجه إليه من نقد لا يعتبر، بالضرورة، نقدا لبقية زملائه، رغم ما لحقته مواقف المتطرفة من ضرر بهم.

خلاصة

أدرك بيني موريس، أكثر من غيره، بحكم اطلاعه على وثائق كانت حتى وقت قريب سرية، أن الرواية التقليدية لا تصمد أمام اختبار الواقع. وقد ذكر ذلك بنفسه: فقد انخرط ضباط، وساسة، وموظفون، ومؤرخون في محاولات تصل «إلى طمس وإخفاء وقائع وشهادات تتعلق بجرائم حرب ارتكبتها الهاغاناه في أثناء حرب ١٩٤٨»^{٣٢}. وأدرك، أيضا، أن فكرة التطهير العرقي لا تحضر في الفكر الصهيوني وحسب، بل هي ذات جذور راسخة، حرص كتّاب الحوليات، محاضرات الاجتماعات، ومحرورو الوثائق الخاصة واليوميات، على حذفها، أو تلطّف وجودها.

وفي هذا الصدد كتب عن نموذج أول لشخصية وأسطورة اليهودي الذي يطلق النار ويبكي. وهي حسب رأيه «حالة بهلوانية أخلاقية مثيرة ومعذبة». فقد اكتشف أن المذكرات المنشورة لشخص يدعى يوسف نحمانى، تعرّضت للتشويه والحذف. لذلك، كان عثوره على اليوميات الأصلية لنحمانى بمثابة الكشف الخاص.

كان نحمانى هذا، وعلى مدار أربعة عقود، منذ العشرينات، مسؤولا عن تعزيز قوة القدرات العسكرية، والاستيطانية للييوشوف اليهودي. وقد كان صاحب أفكار إنسانية واشتراكية. وعندما حانت اللحظة الحاسمة في عام ١٩٤٨، أي عندما أصبح الاستيلاء على الأرض ممكنا بفضل القوة العسكرية، لا بفضل الشراء، والهدايا، كما كان الأمر في السابق، انخرط نحمانى في تجريد الفلسطينيين من أملاكهم، وطردهم. قرر، في ذلك الوقت، تأجيل المبادئ لصالح تطبيق الصهيونية، كما يقول موريس، ومع ذلك لم يحرمه القرار من التبكي على العدوانية اليهودية^{٣٣}.

لا شك أن التصرف بطريقة نحمانى كان خيارا واقعا بالنسبة لموريس، لكن ما ينطوي عليه من بهلوانية أخلاقية مثيرة ومعذبة، وضعه أمام خيارين: إما الصهيونية القاسية، أي الصريحة، والمباشرة، كما كانت تعرف في بداية الاستيطان الصهيوني، وأما إعادة النظر في شرعية وحصرية الدولة اليهودية. وبهذه الطريقة فقد لاحقته لعنة الخطيئة الأولى، التي عبّر عنها بنيامين بيت هالحمي بطريقة بليغة:

« يبدو أن لعنة ما تلاحق الإسرائيليين، لعنة الخطيئة الأولى ضح السكان الأصليين العرب، كيف يمكن نقاش تاريخ إسرائيل، دون استعادة سلب وإقصاء غير اليهود؟ الخطيئة الأولى تلاحق الإسرائيليين وتعذبهم، تسم جميع الأشياء وتلطف جميع الأشخاص، ذكرى الخطيئة الأولى تسم الدم، وتسم كل لحظة

من لحظات الوجود»^{٣٤}.

والمثير في انحياز موريس إلى «الصهيونية القاسية»، الصريحة، أي إلى كل ما يتنافى مع بهلوانية ونفاق بن غوريون، أن هذا الخيار يمكنه من فهم دوافع الأخير في العام ١٩٤٨، لكنه لا يمكنه من التماهي معه. فبن غوريون هو التصعيد المثالي لنحمانى، لذلك لا يصبح التماهي معه ممكناً دون التحفظ على موقفه في الحرب، فلو طرد الفلسطينيين كلهم في ذلك العام، لما نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وبما أن ذلك لم يحدث، وبما أن صورة الجلاد المقدس، الذي يطلق النار ويبيكي، لم تعد مقنعة، بل أصبحت بهلوانية، فإن الحل هو استكمال مشروع التطهير العرقي بلا قداسة، ولا دموع.

هوامش

١ المقتطفات الواردة في الفقرة الأولى من مقابلة بيني موريس المنشورة في هآرتس بعنوان «البقاء للأصلح»، انظر

Haaretz 9 Jan. 2004 «Survival of the Fittest» Ari Shavit.

2 Avi Shlaim, «A betrayal of History» the Guardian 22 Feb. 2002

3 Benny Morris The Birth Of The Palestinian Refugee Problem 1947-1949 (Cambridge: Cambridge University Press 1988)

٤ صدر الكتاب بالعبرية في عام ٢٠٠٠، وصدرت ترجمة عربية عن مدار بيني موريس، تصحيح خطأ (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: رام الله ٢٠٠٣) ٢٨١ ص والترجمة لأنطوان شلحت

5 Benny Morris, «Peace? No Chance» The Guardian 21 Feb. 2002

٦ شلايم، مصدر سبق ذكره

٧ موريس «البقاء للأصلح» مصدر سبق ذكره

8 Benny Morris, «Camp David and After» New York Review of Books June 13, 2002 Volume 49, Number 10

9 Benny Morris «The Right of Return» Tikkun. Volume: 16. Issue: 2.: March 2001

١٠ انظر الغارديان فبراير ٢٠٠٢، مصدر سبق ذكره

١١ انظر: اسحق لاؤور «الركض في ساحة خرايت» الكرمل، العدد ٦٦، رام الله ٢٠٠١

محمد حمزة غنایم «إعادة إنتاج حكاية مستهلكة» في عدد الكرمل نفسه

١٢ انظر الفصول الخاصة بغيرشون شافير، وأوري رام في:

حسن خضر [ترجمة وتحرير] قصر الأواني المهشمة: دراسات في نقد الصهيونية (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار - رام الله ٢٠٠١).

١٣ يمكن الاطلاع على نقد ممتاز لطريقة موريس في الكتابة التاريخية في:

Joel Benin “No more tears: Benny Morris and the Road back from Liberal Zionism» Merip, March 2004

١٤ اعتقد أن تبني الرواية الرسمية، بطريقة أيديولوجية واضحة بدأ لدى موريس مع كتاب ضحايا صالحون الصادر في ١٩٩٩، انظر:

Benny Morris, Righteous Victims (New York, Alfred A. Knopf 1999)

15 Simha Flapan, the Birth of Israel: Myths and Realities (New York, Pantheon Books 1987) p.49

16 Benny Morris “Looking Back: a Personal assessment of the Zionist Experience» Tikkun, Volume 13. March/April 1998

١٧ المصدر نفسه

١٨ للاطلاع على الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين العماليين وخصومهم في اليمين، وكيف رفضوا أفكارهم في العلن، وطبقوها في السر، انظر:

Avi Shlaim, the Iron Wall: Israel and the Arab World (New York-London, W.W. Norton and Company 2000)

١٩ يعود الفضل في الواقع لكيمرلنغ في صياغة تعبير «الفقاعة» وفي البرهنة على أن الصراع مع الفلسطينيين، كيفية السيطرة على الأرض، أي انتزاعها منهم، وكيفية طردهم من سوق العمل، كانت العوامل الحاسمة في تشكيل مؤسسات اليشوف اليهودي، والدولة في وقت لاحق. انظر:

Baruch Kimmerling. Ed- the Israeli State and Society: Boundaries and Frontiers (Albany, State University of New York Press 1989)

٢٠ من الكتب الهامة التي لعبت دورا في تفكيك الرواية الصهيونية الرسمية يمكن الإشارة إلى أعمال إيلان بابي، وأفي شلايم، وزئيف شتيرنهال، توم سيغف انظر:

Ilan Pappé, Britain and the Arab –Israeli conflict 1948-1951 (London. Macmillan 1988)

Avi Slaim the Politics of Partition (Oxford, Oxford University press 1998)

Zeev Sternhall, The Founding Myths of Israel (Princeton: Princeton University Press 1998). صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية في رام الله (1998)

Tom Segev, the Seventh Million: the Israelis and the Holocaust (New York, Hill and Wang 1993)

21 Yaakov Shabtai, Past Continuous (New York-Jerusalem: the Jewish Publication Society 1985)

٢٢ ورد في كتاب الخطايا الأصلية لبنيامين بيت هالحمي، انظر:

Benjamin Beit-Hallahmi, Original Sins: Reflections on the History of Zionism and Israel خاصة الفصل العاشر وتأثير حرب أكتوبر على المجتمع الإسرائيلي (London: Pluto Press 1992)

٢٣ ص ١٤٧ المصدر نفسه

٢٤ المصدر نفسه ص ١٤٦

٢٥ انظر: سيغف، المليون السابع، مصدر سبق ذكره

26 Efraim Karsh “Revisiting Israel’s Original Sin: the Strange case of Benny Moriris»
Commentary, Volume 116, sept. 2003

٢٧ لعل أفضل تمثيل لهذا الاتجاه يجد تعبيره في: Yoram Hazony, The Jewish State: the
رئيسل لمركز شاليم، الذي أنشأه بنيامين نتنياهو، لتمكين اليمين من حيازو عضلات أيديولوجية في
صراعه مع المؤرخين الجدد. (٢٠٠٠ Struggle for Israel’s Soul (New York: Basic Books
صراعته مع المؤرخين الجدد.

٢٨ Hillel Halkin “Was Zionism Unjust?” Commentary, Volume 108, November
١٩٩٩.

٢٩ كارش، مصدر سبق ذكره

30 Efraim Karsh, Middle East Quarterly, March 1999

٣١ أورده هالكن، مصدر سبق ذكره

٣٢ الترجمة العربية لتصحيح خطأ، ص ٢١

٣٣ انظر الفصل الخاص بنحمانى في تصحيح خطأ: يوسف نحمانى والمسألة العربية ص ٦٩-١٣٢

٣٤ بيت هالحمى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧